

العولة والتحديات المعاصرة

بوغزالة محمد ناصر^{*}

مقدمة: نسمع كثيرا خلال السنتين المنصرمتين كلاما حول مصطلح العولة التي تتردد في نشرات الأخبار والصحف ومختلف الندوات والملتقيات التي خصصت لمعالجة هذا الموضوع.

وقد شاع استخدام هذا المصطلح بشكل خاص في التسعينات، حيث إنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1989 بدأ يتضح أن العالم يسير نحو التغيير، على إثر زوال الثنائية القطبية التي كانت تفرض نوعا من التوازن في العالم، واتضحت بذلك لأحادية لقطبية التي تغنى بها كثيرا الفقيه الأمريكي الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما الذي أصدر كتابا سماه (نهاية التاريخ)، أظهر فيه أن الرأسمالية ستكون نمطا للحياة البشرية كلها بدون منازع. ولم يتوقف عند هذا الحد أظهر بل ذهب إلى أبعد من ذلك فوصف الرأسمالية بأنها ستكون ديانة الإنسانية إلى الابد.⁽¹⁾

هذه الدراسة أثبتت أن هناك ارتباطا وثيقا بين الرأسمالية والديمقراطية التي تقوم على تحقيق المساعي الآتية :

- 1 - اطلاق الحرية الإنسانية ضمن السياق الديمقراطي.
- 2 - تقليص مركزية الدولة
- 3 - إحياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة
- 4 - السعي إلى نشر حضارة عالمية شعارها وحدة الجنس البشري.⁽²⁾

* أستاذ محاضر بكلية الحقوق بن عكنون.

(1) السيد ياسين، مفهوم العولة، مقال في: العرب والعولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص 23.

(2) السيد ياسين، نفس المرجع، ص 24.

ومن خلال هذا الطرح نتبين أن أمريكا تريد الاستحواذ والهيمنة على العالم انطلاقا من أطروحة العولمة التي يعتبرها البعض مرادفا للأمركة (نسبة إلى أمريكا) ويمكن القول إن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في العالم اليوم لها بعد كوني متزايد.

وانطلاقا من هذا الطرح فما المقصود بالعولمة في أبعادها، وحتى يمكن أن نفهمها أكثر ما هي مظاهرها؟ وهل مست جانبا معيناً أم لها جوانب متعددة؟ وما هي انعكاساتها على الدول والشعوب؟

تلكم هي بعض المحاور الهامة لهذا الموضوع التي نجيب عنها من خلال التقسيم التالي :

الفصل الأول: ماهية العولمة

الفصل الثاني : مظاهر العولمة

الفصل الاول: ماهية العولمة

ما دام مصطلح العولمة جديدا ظهر خلال الحقبة الأخيرة فلا بد من تحديد بعده كمصطلح ثم ننتقل بعد ذلك إلى المراحل التاريخية التي مرت بها ساعين إلى تسليط الضوء على مفهوم العولمة حتى يمكن ربطها بما يأتي في الفصل الثاني.

وتبعا لذلك فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم العولمة.

المبحث الثاني : المراحل التاريخية للعولمة.

المبحث الأول : مفهوم العولمة:

العولمة كمصطلح يقابلها في الفرنسية Globalisation وهو لفظ جديد لم يدخل بعد القاموس السياسي والاقتصادي تنسب إلى العالم، يراد بها نظام جديد يوحد العالم (النظام العالمي الجديد) وبالتالي جعل العالم يعيش في قرية صغيرة.

فالعولمة إذن هي بداية التفكير في الانتقال من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني ومن نظام الدولة القومية إلى نظام كوني أيضا. فهي بذلك: "تؤلف كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تجري خارج سيطرة الدولة القومية بوصفها وحدة للتحكم، بعد أن كانت هذه العمليات تنطلق أساسا من الدولة القومية باعتبارها المرجع والإطار المقرر، وإن بدء هذه العمليات بالخروج عن الأطار القومي إلى إطار يتجاوزها هو الذي حتم ابتداء مفهوم العولمة (أو الكونية)" (3)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين العالمية والعولمة حيث يقول عنها الأستاذ الجابري: "العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية تفتح العالم على الثقافات الأخرى والاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي". (4)

وبعد تحديد الإطار العام للعولمة فإننا نتناول هذا المبحث في الفرعين التاليين :

الفرع الأول : تعريف العولمة

الفرع الثاني : أهداف العولمة

الفرع الأول : تعريف العولمة

لقد اختلفت التعريفات الخاصة بالعولمة، حسب الجانب الذي ينطلق منه كل فقيه، إن كان من دعائها أو من خصومها، أو من ناحية أبعادها، ولكنها في نهاية الأمر محددة ضمن إطار معين.

وقد عرف الفقيه السوري صادق العظم العولمة انطلاقا من بعد اقتصادي صرف قائلا: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج

(3) فالح عبد الجبار، معنى العولمة، مقال منشور بمجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الإيديولوجي العدد 17 عمان، الاردن، 1998 ص 97.

(4) زكي الميلاد، الفكر الاسلامي وقضايا العولمة، مقال منشور بمجلة الكلمة، الفلاح للنشر والتوزيع، العدد 20 السنة الخامسة صيف 1998 بيروت، لبنان ص 16.

ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها، هي بداية عولمة الإنتاج الرأسمالي الإنتاجي وقوة الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية، ونشرها في كل مكان مناسب وملأه خارج مجتمعات المركز الأصلي والدولة، فالعولمة بهذا المعنى هي رسم العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسمته على مستوى سطح النمط ومظاهره⁽⁵⁾.

غير أن بعض الفقه يعرفها بأنها: حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ⁽⁶⁾.

بينما يعرفها البعض واستنادا إلى النظام الرأسمالي لا غير قائلا: "الرأسمالية العالمية فيما بعد الامبريالية"⁽⁷⁾.

وتعرف أيضا بأنها: "زيادة أوجه الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات إنتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات"⁽⁸⁾.

وقال عنها الشاذلي الغياري أنها: "إنها نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم"⁽⁹⁾.

بينما يعرفها البعض انطلاقا من الدور الذي تقوم به: "أنها حرية السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية"⁽¹⁰⁾.

(5) السيد ياسين المرجع السابق ص 28

(6) زكي الميلاد المرجع السابق ص 16

(6) زكي الميلاد، المرجع السابق، ص 16

(7) السيد ياسين المرجع السابق ص 50

(8) نفس المرجع ص 35

(9) محمد سعيد بن سهو أبو زعور، العولمة. دار البيارق. عمان - الأردن، 1998 ص 14.

(10) نفس المرجع، ص 14-15

واقترت البعض من هذا التعريف قائلا: "الدخول بسبب الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري، ليصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحيد"⁽¹¹⁾ وقد انطلق البعض من الأوضاع السياسية والاقتصادية التي آلت اليه بعد بداية التسعينات ليعرف العولة: "بأنها عبارة عن القولة الكلية للأحادية الأكثر اتساعا وشمولية تنجراف إليها الأوضاع الدولية مدفوعة نحوها بالثورتين الاقتصادية والمعلوماتية المذهلة"⁽¹²⁾ وهناك نظرة تقترب من هذا المفهوم عرفت العولة بأنها "موجة جديدة اقتصادية تلي الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وأنها أعلى مراحل الرأسمالية الجديدة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية وما يرافقها في مجالي الاتصال والإعلام"⁽¹³⁾.

بينما ذهب البعض إلى القول بأن العولة تعني توسيع تطبيق النموذج الأمريكي ليشمل العالم كله كمرادف للأمركة كما سبق، التي أفصح عنها الفقيه فريد مان: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية قطاعية، العولة هي الأمركة في الولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير أما الآن فالسريع يأكل البطيء"⁽¹⁴⁾.

وقد ربط البعض مفهوم العولة بسنة التطور وما آلت إليه الأمور في الوقت الحالي قائلا: "العولة هي ما بعد الاستعمار، باعتبار أن ما بعد في مثل هذه التعبيرات لا يعني القطيعة مع ما قبل، بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة"⁽¹⁵⁾.

(11) نفس المرجع، ص 15.

(12) محمد الحبيب بلخوجة، إيجابيات العولة وسلبياتها، مقال منشور بملتقى العولة والهوية، أكاديمية المملكة

المغربية الدورة الأولى - الرباط 7. 9 مايو 1997 ص 90.

(13) نفس المرجع، ص 40.

(14) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 92.

(15) زكي الميلاد، المرجع السابق، ص 16.

وإذا كانت العولة تمثل وضوحا تاما لبعض الفقهاء فإن عددا منهم ظلت العولة في نظره مبهمة وغير محددة المعالم، ومن هؤلاء السيد ياسين الذي قال فيها: "مازلنا في مرحلة فهم ظاهرة العولة واستكشاف القوانين الخفية التي تحكم مسيرتها، والتي تسهم في الوقت الراهن في تشكيلها، هذه الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل أننا نستطيع أن نقول إن العولة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة".⁽¹⁶⁾

ونفس الرواية تقريبا توصل إليها علي حرب: "نحن إزاء حدث، هو من الغنى والكثافة والتعقيد ما يجعله ينفتح على غير معنى واتجاه، ويفتح غير مكان ومجال، بقدر ما يطلق قوى اجتماعية جديدة، أو يتيح انبثاق تشكيلات ثقافية مغايرة".⁽¹⁷⁾

وهكذا نصل إلى أن الفقه مختلف في تعريف العولة، حيث يرى فيها البعض بأنها حقبة تاريخية والثاني يرى فيها ملامح لظاهرة اقتصادية وثالث يرى فيها هيمنة الولايات المتحدة على القيم ورابع يرى فيها ثورة تكنولوجية...

الفرع الثاني: أهداف العولة:

ليست هناك أهداف موحدة للعولة لأن هناك من يتشدد بها، وهناك من يقف ضدها، وتبعا لهذا الوضع فإن أهداف العولة تختلف بحسب مؤيديها أو معارضيها:

1 - أهداف العولة حسب مؤيديها: هذا الفريق متحمس للعولة لكونه يرى فيها القدرة على تحقيق الأبعاد التالية:

أ - الدعوة إلى تحرير السوق ورأس المال.

ب - التوسع في البنى الإنتاجية، مما يؤدي إلى ازدياد نمو الاقتصاد العالمي.

ج - زيادة حجم التجارة الدولية، الذي يتولد عن انتعاش اقتصادي.

(16) نفس المرجع، ص 16.

(17) نفس المرجع، ص 16.

- د - زيادة الإنتاج المحلي والعالمي.
- هـ - سرعة دورة رأس المال بحكم التعامل بالحاسوب و الدعم التقني للبرامج.
- و - حل المشاكل الإنسانية ذات الطابع المشترك التي لا تحل انطلاقاً من منظور السيادة الوطنية (الأسلحة المدمرة، التهديدات النووية، البيئة، الأوبئة، الفقر، انتقال الأيدي العاملة، إنتشار الجريمة والمخدرات...⁽¹⁸⁾
- ز - السعي لتحقيق الاستقرار في العالم.
- ن - التنافس التجاري.
- ق - نشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات العالمية.
- 2 - أهداف العولمة حسب معارضيه: على خلاف الفريق الأول فإن المعارضين يبررون مساهمهم بالاستناد إلى أهداف عكسية أهمها:
- أ - العولمة تعني هيمنة وسيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي.
- ب - التحكم في القرار السياسي، وصناعته في دول العالم مع تفاوت في النسبة المئوية.
- ج - نهب ثروات العالم وتدمير الهويات القومية والثقافات القومية.
- د - إلغاء التراث الحضاري و الإجتماعي للشعوب.
- هـ - سيطرة الطرف القوي وتجسيد سيادته في مختلف المجالات.
- و - تعميق التناقض بين المجموعات البشرية.
- ز - زيادة الدول الغنية غنى، بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً.
- ن - تفتيت الدول والكيانات والقوميات.

(18) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، المرجع السابق، ص 32.

ق - فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية على الشعوب، باملاء سياسة الاستعمار الجديد.⁽¹⁹⁾

ونتيجة لهذه الأبعاد كان وقع العولمة .مكون قويا ومتعددا إذا كانت الدولة فاقدة لقاعدة اقتصادية وثقافية وحضارية ، وعلى العكس من ذلك فإن وقعها يكون ضعيفا أو قليلا في الدول التي تملك تلك القاعدة كما هو الشأن في أوروبا وكندا و اليابان وأستراليا...

وهذا ما جعل أغلب الدول تلجأ إلى سياسة الحماية قصد تخفيف وطأة العولمة عليها، فضلا عن ذلك قد تشدد ظاهرة العولمة أو تخف بحسب الظروف التي تمر بها الدولة.

وبغض النظر عن مؤيدي العولمة أو معارضيها فإن نظرة موضوعية توصلنا إلى الكشف عن الدوافع الحقيقية للعولمة التي تبرز من خلال النقاط الآتية:

- 1 - زوال الصراع بين القطبيين، بانتهاء الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وانفراد الولايات المتحدة بالساحة والنفوذ، التي تبنت نظاما دوليا جديدا.
- 2 - سعي الولايات المتحدة لتثبيت وفرض النظام الرأسمالي كنموذج يحتذى به في كل دول العالم وعلى الدول التي تتبع نظاما مخالفا التكيف مع هذا الواقع.
- 3 - السعي لضرب الإسلام والمسلمين ببعضهم عن طريق توجيه مقاصدهم لقضايا تنفرهم من بعضهم، واتضح هذه السياسة بشكل واضح بعد حرب الخليج.
- 4 - الشرعية الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة باسم الأمم المتحدة وميثاقها ومؤسساتها.
- 5 - ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

(19) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، المرجع السابق، ص 37.

6 - تنصيب الحكام العملاء أو على الأقل الموالين للدول الكبرى كالانتهازيين والمرترقة، وبذلك تم القضاء على النزعات الوطنية والأطروحات الداعية إليها.

7 - بروز حقوق الإنسان والديمقراطية كورقتي ضغط تلحق كل نظام يعتمد على سياسة مغايرة.

8 - التحكم في سياسات السوق (الإنتاج، التوزيع، السعر) بأبعاد تدخل الدولة في التجارة والاقتصاد و برفع الحواجز الجمركية وكافة القيود بما في ذلك سياسة الحماية (كمنع استيراد سلع معينة، منافسة للسلع الوطنية، أو دعم بعض المنتجات المحلية أو وضع سقف معين لحجم التبادل التجاري).⁽²⁰⁾

ويستتبع هذا فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وحمل الدولة على خصوصية الإنتاج، قصد تحويل العالم إلى سوق حرة.

وبغية تحقيق هذه الأبعاد وغيرها اتخذت الولايات المتحدة من نادي الدول السبع الغنية في العالم أداة لصنع القرارات المختلفة وضمان تنفيذها لجعلها تكسب الشرعية الدولية، أما السند الثاني فهي المنظمة الدولية للتجارة.

والأكثر من هذا فإن الدول الكبرى توحى بأن ظاهرة العولمة حتمية لا مفر منها، حيث أصبحت الدول تعتمد على سياسة الفساد وتجاهل الشعوب والقانون.

ونستطيع أن نقول بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة تقريبا، التي لا تنصاع لسياسة العولمة - باعتبار أن من وراء العولمة يهود - التي لا تحترم سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تخضع القطاع الخاص لحدود معينة وتتمسك بايديولوجيتها وتعتمد على سياسة التسليح والحرب.⁽²¹⁾

فالعولمة توحى من المنظور الواقعي إلى:

1 - إحكام السيطرة الأمريكية على الاقتصاد والشركات المتعددة الجنسيات.

(20) نفس المرجع ص 44

(21) محمد سعيد بن سهو ابو زعرور المرجع السابق ص 50-51.

- 2 - إيهام العالم أن السبيل الوحيد للتقدم هو اعتماد سياسة السوق المفتوح.
- 3 - فتح الباب أمام المنافسة ، فيتم بذلك القضاء على مقومات الاقتصاد الوطني.
- 4 - لا بديل للدول من اعتماد النظام الرأسمالي.
- 5 - القضاء على الثقافات والايديولوجيات والحضارات والعادات والتقاليد.
- 6 - فرض الهيمنة العسكرية والسياسية والثقافية
- 7 - الاعتماد على سياسة عدم الاستقرار في دول العالم ، خاصة الاسلامية منها.

ولهذا يمكن القول إن أبعاد العولمة تكمن في ضرورة تحقيق المساعي التالية :

أ - انتشار المعلومات بحيث تصبح في متناول كل البشر. حيث يمكن عن طريق الأنترنت الوصول إلى أية مكتبة في العالم واقتناء الكتاب أو المجلة التي نريد، ونفس القول يصدق على الجرائد.

ب - إزالة الحدود الدولية

ج - زيادة التشابه بين المجتمعات من حيث نمط المعيشة واللباس والأهداف، في انتظار القضاء على المقومات الوطنية

د - سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع.

وعموما يمكن القول إن عناصر العولمة تكمن في وجود البضائع ، والخدمات ، والأفراد، والأفكار والمعلومات والنقود والمؤسسات، واشكال من السلوك الانساني.

ولا تتحقق العولمة إلا من خلال العناصر التالية :

- التفاعل الحواري خاصة في المجال الثقافي بانتقال الأفكار والمبادئ والالتزامات.
- المنافسة والمحاكاة.
- تماثل المؤسسات في التسيير والسياسة المعتمدة.

المبحث الثاني: المراحل التاريخية للعمولة: ليس هناك اتفاق حول بداية ظهور العمولة و المراحل التي مرت بها حيث هناك من يرجعها إلى تاريخ -ديث، بينما هناك من يرجعها إلى تاريخ بعيد ولا يوجد قاسم مشترك في هذه الدراسات الشيء الذي يملي علينا دراستها بشكل منفرد.

يرى الاقتصادي المصري عمرو محي الدين أن بؤادر العمولة كانت في مرحلة الستينيات وبدأت تتضح في السبعينات وشاعت في الثمانينات واتضحت ملامحها في التسعينات التي يرى أن سماتها تظهر فيما يلي:

1 - انهيار نظام بروتن وودز 1971-1973، بإعلان الولايات المتحدة وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

2 - عمولة النشاط الانتاجي.

3 - عمولة النشاط المالي.

4 - تقييد مراكز القوى العالمية.

5 - تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.⁽²²⁾

وتبعاً لما تقدم فإننا سنتطرق إلى دراستين نقدمهما كنموذج للمراحل التاريخية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المراحل التاريخية للعمولة حسب رونالد روبر ستون.

المطلب الثاني: المراحل التاريخية للعمولة حسب محمد سعيد بن سهو أبو زعور.

المطلب الأول: رونالد روبر ستون.

يرى أن ظاهرة العمولة ارتبطت بشكل وثيق بظهور الدولة القومية الموحدة، التي يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل.

(22) السيد ياسين، المرجع السابق، ص 29.

المرحلة الجنينية : التي تبدأ بالقرن الخامس عشر، حتى منتصف القرن الثامن عشر، التي أفرزت نمو المجتمعات القومية وإضعاف القيود التي كانت مسيطرة في القرون الوسطى.

مرحلة النشوء: التي تبدأ بمنتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870، هذه المرحلة شهدت قيام الثورة الصناعية التي أفرزت مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية، بعدما اتضح أن للأفراد حقوقاً لا ينبغي للدول تجاهلها أو حرمانهم منها.

وفي ظل هذه المرحلة بدأت تنشأ المؤسسات المنظمة للعلاقات الدولية، واتجهت الأفكار السائدة إلى الإيمان بإمكانية وجود مجتمع دولي خارج أوروبا، وبالتالي قيام علاقات دولية تتجاوز هذا الإطار (الحلف المقدس).

مرحلة الانطلاق: استمرت من عام 1870 حتى الثلث الأول من القرن العشرين)، وكشفت عن تنوع وسائل الاتصال، ودخول دول إلى المجتمع الدولي، وقيام المنافسات الدولية (الألعاب الأولمبية، جائزة نوبل...) وقيام الحرب العالمية الأولى وإنشاء منظمة عصبة الأمم.

مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات وفي ظل هذه المرحلة إحتدم الخلاف الدولي وقامت الحروب واعتمدت سياسة الحرب الباردة بين المعسكرين وأنشئت منظمة الأمم المتحدة أسست الأحلاف.

مرحلة عدم اليقين: بدأت هذه المرحلة منذ الستينات، وأدت إلى إثارة أزمات في الثمانينات التي شهدت هبوط الإنسان فوق القمر، وإنهاء الحرب الباردة وبداية التقارب من خلال سلسلة من الاتفاقات المبرمة بين القطبين خاصة، ثم تبع ذلك تجسيد نظام كوني للإعلام، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وبروز التكتلات الاقتصادية العالمية، مفرزة أزمة الديون التي تضغط بها الدول الكبرى كسياسة للاتجاه نحو العالمية، بعد إفلاس النظام الاشتراكي، وتدخل البنك الدولي و**صندوق النقد الدولي** في إملاء سياسات مالية على الدول المتضررة شرق أوروبا ثم بقية دول العالم الثالث.

ومما دعم هذه السياسة تحول مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة عموماً كأداة لفرض الشرعية الدولية التي مست بشكل جوهري العراق، ليبيا، البوسنة والهرسك، إقليم كوسوفو.⁽²³⁾

وما يلاحظ على هذه المراحل أنها جاءت في شكل سردي دون ربط، فاقترنت على ذكر المراحل خالية من أي سند يبرر أن أصلها يرجع لكل هذه المراحل، لذا أعتقد أن العولة في بداية الأمر لم يكن مخططاً لها، وإنما أتت نتيجة التحسن التكنولوجي (الاقتصادي، الاتصالي) هي التي فرضت على العالم الاستفادة من التكنولوجيا المتوصل إليها التي سعت لتجسيد سياسة الدول المالكة لهذه التكنولوجيا.

المطلب الثاني: مراحل العولة حسب محمد سعيد بن سهو أبو زعرور.

الذي قسم مراحل العولة إلى ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة البداية: بدأت مع مشروع مارشال الأمريكي الشهير، الذي استهدف إعمار أوروبا الغربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعادة تنظيم العلاقات النقدية والصرف بظهور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.⁽²⁴⁾

مرحلة العولة الإقليمية: بدأت هذه المرحلة مع بداية النصف الثاني من الخمسينات. بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة (معاهدة روما) مستهدفة بلوغ أوروبا الموحدة التي تطورت إلى ابرام معاهدة ماستريخت التي عرفت توحيد 15 دولة أوروبية زيادة على ذلك فإن هذه المرحلة شهدت إنشاء العديد من التنظيمات الإقليمية، الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر.

مرحلة العولة الكونية: يمكن اعتبار عام 1985 بداية انطلاق هذه المرحلة بإعلان الرئيس السوفياتي (ثورة البريسترويكا) التي تبعها الشفافية (غلاسنوست) التي أدت مع عوامل أخرى إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وهدم حائط برلين 1989، ثم قيام حرب

(23) محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، ص 38 وما بعدها.

(24) نفس المرجع، ص 16.

الخليج 1991 التي هيأت الولايات المتحدة للتربع على عرش النفوذ العالمي، واحتلال مكان الصدارة في العالم فبسطت نفوذها العسكري والاقتصادي والحضاري في العالم عن طريق ما يسمى بالأحادية القطبية، الذي تبعه إنشاء (المنظمة العالمية للتجارة) بمراكش، الذي تدعم بالتوقيع على أول اتفاق للمبادلات الخدمية المتطورة (التكنولوجيا المعلوماتية) بسويسرا سنة 1997. ثم تلا ذلك استحواذ حلف الأطلسي على دول أوروبا الشرقية سنة 1997 الذي دعم الدور الأمريكي أكثر في ارساء نظام دولي جديد⁽²⁵⁾.

ولئن رغم التطور الذي توصلت إليه الولايات المتحدة في مجال المعلوماتية والاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والاقتصاد من حيث المردودية والعائدات. إلا أنها لم تنجح في هيمنتها على أوروبا واليابان وجنوب شرق آسيا نسبيا.

لذا تذهب بعض الدراسات إلى أن نشأة العولمة يرجع إلى سنوات الأربعينات وليس التسعينات إلا أنها بدأت تبرز في التسعينات التي تتضح ملامحها فيما يلي:

1 - إن من وراء وجود العولمة الولايات المتحدة الأمريكية تطبيقا للنظام العالمي الجديد، الذي يحرر الاقتصاد ويزيد في حجم التجارة الدولية.

2 - فرض نوع من الاستعمار الجديد بشمولية العولمة في كل الميادين.

ولعل أصح نظرة حول مراحل العولمة يمكن زدها إلى وجود عولتين، ارتبطت الأولى بظهور الثورة الصناعية وما أفرزته من تأثيرات على الدول والأشخاص آنذاك، التي دفعت أوروبا إلى البحث عن أسواق لتصريف منتوجاتها في مستعمراتها وخارجها، معتبرة إياها كمصدر للمواد الأولية.

أما العولمة الثانية، فلم تظهر لأسباب آلية. كما الحال بالنسبة للمرحلة السابقة، وإنما ظهرت بتحرير التجارة الدولية والتنافس الدولي، واعتمادا على البعد التكنولوجي التنافسي بين الدول، تجلّى في البحوث والدراسات، التي تبعتها الندوات والمؤتمرات،

(25) نفس المرجع، ص 20.

منها مؤتمر أبوظبي الذي انعقد في الفترة بين 1-3/1/1997. الذي اهتم بشورة المعلوماتية والاتصالات وتأثيرها على الدولة والمجتمع العربي.⁽²⁶⁾

والبعد الثاني الجوهري في وجود هذه العولة هو إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أكدت في اتفاقيتها على السعي لتحقيق الأهداف التالية :

1 - تخفيض الضرائب الجمركية وإزالة العوائق غير الجمركية، خاصة في مجال الزراعة والمنتجات والملابس الجاهزة.

2 - تدعيم المنافسة بين الدول والشركات الكبرى المصدرة، والتصدي لسياسة الإغراق التي تؤدي إلى إغراق السوق الخارجية بالسلع بأسعار مخفضة.

3 - اعتبار الخدمات (التأمين. المصارف) تندرج ضمن قاعدة التجارة الدولية التي ينبغي توسيعها.

4 - علما أن المرحلة الانتقالية لسياسة هذه المنظمة تمتد بين 1995 - 2005، فإن هذه المرحلة كافية لإعادة هيكلة اقتصاديات الدول خاصة النامية منها، وذلك استعدادا للتنافس وتصدير المنتجات الذي يستتبع تخفيض الضرائب الجمركية على الملابس والمنسوجات بمقتضى نصوص الاتفاقية.⁽²⁷⁾

الفصل الثاني: مظاهر العولة

للعولة عدة جوانب تظهر من خلال القطاع الذي تؤثر عليه، أو النشاط الذي تستهدف بلوغه من خلال الغاية المتوخاة من وراءه، وبذلك تبرز العولة كواقع اقتصادي وثقافي وحضاري وثورة تكنولوجية، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال التقسيم التالي:

(26) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 93.

(27) نفس المرجع، ص 95.

المبحث الأول: أثر العولمة على الاقتصاد

المبحث الثاني: أثر العولمة على الثقافة والهوية.

المبحث الثالث: أثر العولمة على الاتصال والإعلام

المبحث الرابع: أثر العولمة على الدولة

المبحث الأول: أثر العولمة على الاقتصاد

أغلب الذين يتناولون العولمة بالدراسة ربطوها دوماً بالناحية الاقتصادية وكأن العولمة ظاهرة اقتصادية لا غير، ولكن لا يختلف أحد أن أبرز مظاهر هذه العولمة تكمن في الجانب الاقتصادي لأن الدافع الحقيقي وراء تجسيدها يرجع للتقدم التقني القائم على ضرورة تحرير الأسواق، والخصوصة وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار والتكامل بين الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى الانتشار المتزايد للمبيعات والإنتاج والتصنيع، وبالتالي إقرار تقسيم جديد للعمل الدولي.

وتبع ذلك عولمة الاقتصاد التي كانت انطلاقتها الرئيسية في التسعينات، نتيجة للربط بين رؤوس الأموال العالمية، وبين أسواق المنتجات والخدمات ومسارعة الدول إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية، القائمة على سياسة التنافس، وإلغاء الحواجز وانتقال الإنتاج عن طريق تفتح الاقتصاد الوطني على سياسة الاقتصاد العالمي والعكس وازدياد عدد الشركات التي وصلت 400 ألف شركة أدت إلى تقليص دور الدولة والقضاء على القطاع العام في عدد كبير من الدول أو على الأقل الحد منه الذي سيزول حتماً.

مع العلم أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات لا تساهم في التشغيل إلا بنسبة 7% من اليد العاملة في العالم، ولا تتجاوز نسبة الضرائب التي تؤديها إلا 4% من مجموع الضرائب في العالم بينما تحتكر 80% من حجم التجارة العالمية.⁽²⁸⁾

(28) عبد الهادي بوطالب، لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحداً ومتعدداً، مقال منشور بملتقى العولمة والهوية المشار إليه سابقاً، ص 123.

والملاحظ أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات كانت حوالي 200 شركة في الستينات، بحيث أصبحت الآن كما ذكرنا حوالي 400 ألف شركة، لها نشاط يمتد إلى عدد من الدول في مختلف القارات الخمس، استجابة للمزايا التي توفرها الدول المضيفة، من حيث حجم السوق، أو وفرة اليد العاملة المؤهلة، أو الرخيسة، أو وجود تمويل محلي أو بنية اقتصادية جاهزة أو نظم ضريبية مشجعة سواء وجدت بشكل منفرد أو جماعي⁽²⁹⁾ أو توفر مناخ استثمار مناسب.

لقد أصبحت هذه الشركات تسيطر على العالم من حيث سعة النشاط ونوعيته، حيث بلغت إيرادات أكبر الشركات البالغة 500 شركة متعددة الجنسية سنة 1997 نحو 10 تريليون دولار، بينما بلغ الإنتاج المحلي العالمي نحو 23 تريليون دولار بما قدره 44% من الناتج المحلي⁽³⁰⁾.

وهذا يظهر أن الشركات تسيطر على أغلب الإنتاج العالمي 3/1 الاستثمارات الأجنبية المباشرة و3/2 التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات⁽³¹⁾.
والنتيجة أن هناك مجالات تسيطر عليها الشركات كـ (أسواق النفط والمعلوماتية ووسائل الاتصالات الحديثة، والكيمياء ويات والطائرات)⁽³²⁾.

وهذا كله أدى إلى تقليص المسافات بين الدول وعدم الاهتمام بالحدود السياسية، مادام أن العلاقات نابعة من تنافس، وذلك أن الصراع بين النزعة المحلية وأنصار العولمة يظهر الاستراتيجية الحقيقية للشركات المتعددة الجنسيات، وتأثيرها على المنظمات خاصة غير الحكومية منها، التي تختلف عن الدولة، مثل النقابات والاتحادات المهنية

(29) د. مفيد حلمي. تحديات خدمات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي، مجلة النهج، العدد 17 المشار

إليها سابقا، ص 106

(30) (31) (32) نفس المرجع، ص 106.

لذا فإن الرأسمالية وإن كان جوهرها في النهاية واحدا تقريبا إلا أنها متعددة ومتنوعة اقتصاديا بالولايات المتحدة وأوروبا، تطبق النظام الرأسمالي ولكن انعكاس العولة على هذه الدول ليس واحدا خاصة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا.

وفي ظل هذا الطرح فإن الدول تريد أن تكون هي الأداة الفعالة في العلاقات الدولية التي تجاوزتها الشركات وقيدت من دورها، خاصة عندما سعت هذه الدول إلى الإقليمية التي تستهدف نوعا من التكامل في السياسات في ظل سوق مشتركة، لكونها في النهاية وسيلة للحفاظ على الاختلافات في النظم في مواجهة إقليمية أخرى مختلفة عنها، من شأن هذا البعد أن يخفف من شدة العولة على هذه الدول الإقليمية.

وهذا يؤدي إلى القول بأن الإقليمية ليست حلا وسطا بل هي في نهاية الأمر مقاومة للعولة وزيادة على ذلك فإن المحلية تعد أيضا ظاهرة ضد العولة

المبحث الثاني: أثر العولة على الثقافة والهوية.

تعتبر هذه القضية من أخطر القضايا في الوقت الحالي باعتبار أن جعل الشعوب في تبعية أقل حدة من انسلاخ الشعوب عن أصلها عن طريق التغريب الثقافي والحضاري. حيث لا قيمة فيه للتقافات الوطنية وأدواتها الكامنة عادة في اللغة الوطنية التي أصبحت عاجزة عن مواكبة التقدم الحضاري من حيث المصطلحات المستخدمة. كل هذا يجعل هذه المجتمعات وسيلة مباشرة واقعة تحت تأثير العولة، حيث إن الدولة - إلى حد كبير - لا تقاس بقوتها العسكرية وإنما بمدى تحكمها في الشبكات الاقتصادية والتكنولوجية والإعلام والاتصال، ومقدار ما تعقده من مؤتمرات علمية وما تتوصل إليه من اختراعات، وما تقوم به من دراسات ميدانية، والنتيجة التي تترتب على ذلك هي حتما إزدياد وتيرة النفقات الخاصة بالبحث العلمي في الدول المتقدمة، في مقابل ضعف كبير في ميزانية الدول النامية، الخاصة بالبحث العلمي، حيث إنه من بين 25 مليار دولار التي خصصت للبحث العلمي سنة 1992، فإن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية

منها 38،5 % والاتحاد الأوروبي 28،3 %، واليابان 15،8 %، وآسيا كلها 9،5 %، والاتحاد السوفياتي 4 %، وأمريكا اللاتينية أقل من واحد في المائة وأفريقيا 0،2 %⁽³³⁾.

وبالنتيجة نجد أنفسنا أمام سيادة نموذج فكري معين، يسيطر على العقول والتلفزيون (و الفيديو) عن طريق القنوات الفضائية والإشهار والدعاية، الذي يتم أغلبه باللغة الانجليزية، التي تؤدي رسالة توجيهية معينة، مميزة بذلك الثقافة الأمريكية والترويج لها بكل الوسائل المتاحة عبر العالم، حيث إن 80 % من واردات التذاكر في السينما البريطانية، مردها إلى افلام امريكية، وتصل النسبة إلى 60 % في فرنسا، وتبلغ في ثلاث دول شرقية أوروبية (تشيكيا، بولونيا، المجر) نسبة 90 %.

زيادة على ذلك فإن الإنتاج السينمائي الأمريكي سنة 1944 كان يشكل 60 % من الإنتاج العالمي، وقفز سنة 1985 ليصل إلى 76 %⁽³⁴⁾.

وبمناسبة إثارة هذا الموضوع طرحت نزعة جديدة في مؤتمر بيكين حول المرأة، تقضي بوجود جنس ثالث لا ذكر ولا أنثى، ضمن حقوق الإنسان، ولكن هذا الطرح عارضته أغلبية الوفود محاولين عولة حقوق الإنسان التي لا تقبل أي قيد، ما دام أن العولة هي السبيل الوحيد لتنمية عالم بلا حدود اقتصادية، عالم لا يسوده إلى قانون السوق، وهذا ما جعل بيل كلنتون يقول: "ستكون العولة حظ إلا الولايات المتحدة الواعد، مادام أنها لا تشكل أية عرقلة لتقدمنا، ستقيم عالما جديدا بحدود جديدة، يجب توسيعها، ولن يشكل قيام العولة أي تهديد لنا، ولكن هذا بالنسبة للامريكيين، فماذا عن الآخرين"⁽³⁵⁾.

مثل هذا الطرح هو الذي جعل فرنسا تعتمد سياسة المقاومة، منها أنها فرضت على جميع القنوات الفرنسية أن تخصص حوالي 60 % من البرامج للإنتاج الأوروبي، كما

(33) (34) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 126.

(35) نفس المرجع، ص 128.

أنها اعتمدت سياسة مفادها عدم تقديم أية مساعدة أو دعم مالي، لأية نشاطات ثقافية، إلا إذا كانت الفرنسية أداؤها.⁽³⁶⁾

لهذا نجد فرنسا وفي الأمم المتحدة طالبت بضرورة أن يتولى الامانة العامة ممن يتقن الفرنسية، لأن فرنسا حاليا تجتاز أزمة هوية حسب بعض الكتاب، ما دام أنها أصبحت لغة الفقراء، بينما الانجليزية لغة صانعي القرار السياسي والاقتصادي.⁽³⁷⁾

وقد سعت فرنسا عن طريق الدول الفرنكفونية إلى الدفاع عن الفرنسية التي لا تمثل إلا 3% من سكان العالم.⁽³⁸⁾

أما وزير الثقافة الفرنسي فقد انتقد السياسة الأمريكية خلال اجتماع اليونيسكو بالمكسيك قائلا: "إنني استغرب أن تكون الدول التي علمت الشعوب قدرا كبيرا من الحرية، ودعت إلى الثورة ضد الطغيان، هي التي تحاول أن تفرض ثقافة شمولية وحيدة على العالم أجمع، إن هذا شكل من أشكال الامبريالية المالية والفكرية، لا يحتل الأراضي ولكن يصادر الضمائر، ومناهج التفكير واختلاف أنماط العيش".⁽³⁹⁾

وفي نفس السياق عارض الرئيس الفرنسي شيراك إقامة مطعم (ماكدونالد) في برج إيفل تقديسا لنمط المعيشة الفرنسية كترسيخ منح لاستقلالية فرنسا في هذا الشأن.⁽⁴⁰⁾

كما أن النرويج في بداية الأمر عندما عارضت معاهدة ماستريخت فانها كانت تدافع عن هويتها المستقلة عن الهوية الأوروبية الموحدة.

كما أن دولة سنغفورة رغم تقدمها في المجال الاقتصادي فانها تحفظت على شبكة الانترنت خوفا من الانحلال الثقافي.

وفي نفس السياق تقريبا فإن كوريا الجنوبية سنة 1997 كانت مسرحا لاضرابات واضطرابات دفاعا عن حقوق العمال التي تتنافى تماما مع عولمة الاقتصاد.⁽⁴¹⁾

(36) (37) (38) (39) نفس المرجع، ص 129.

(40) نفس المرجع، ص 130.

(41) نفس المرجع، ص 130.

وإذا كان تأثير العولمة على السينما على هذا النحو فإن تأثير التلفزيون يتجاوز هذا الإطار، لأنه عن طريق النذر يمكن الوصول الى أية دولة في العالم التي لها تأثير كبير من حيث الإعلانات والإخبار والدعاية (الملبوسات، المشروبات، السيارات، الآلات، الادوات، المواد الغذائية، المجوهرات ومختلف الحلبي والأغاني...

لذا فإن الصراع يومي بين العولمة والهوية، فيخف إذا كانت الظروف مناسبة (تربية، أخلاق، دين...) أما إذا كان الوانع الأخلاقي والديني أو التربوي قويا، يكون التأثير بسيطا، وهذا الصراع ينتقل داخليا بين أفراد الأمة الواحدة.

وقد وصل التأثير إلى البيت الداخلي (المطبخ والتأثيث والحلويات والمجلات وآلات المطبخ....) وكذلك طريقة الاحتفالات، وخاصة أعياد الميلاد ورأس السنة المسيحية وظاهرة الاختلاط في الحفلات والزواج وشرب الخمر والبيبسي والكوكاكولا. ومع هذا كله يبقى الصراع قائما لأن أنصار العولمة يقولون عن الدول المحافظة ان صحت هذه الكلمة (الهوية تعني فكرا رجعيا، والعولمة تعني فكرا تقديميا).

ويطرح موضوعي. لا يوجد تناقض بين العولمة والهوية، ولكنها مع الأسف غائبة وما هو سائد هو: "أن العولمة تعتمد على سيادة العلم، بينما يكون من حق كل واحد أن يحتفظ بهويته كما شاء، وعلى الطريقة التي يريد، ولو تعددت الهويات داخل هذه العولمة" (42)

ومثالها الصين واليابان وكوريا وإسرائيل التي تأخذ من العولمة ما يلائمها، فهي تقوم بترجمة الكتب العلمية بلغاتها، محافظة بذلك على هوية أنبائها بمقاومة مختلف المغريات الفكرية التي تعمل على إذابة الشخصية الوطنية

وهذه السياسة تكون غير مجدية إذا لم تعتمد سياسة عقلانية متمسكة بالعقيدة واللغة والعادات والتقاليد، مادام أن العولمة تستهدف تهميش الثقافة الوطنية واللغة الوطنية.

(42) ناصر الدين الاسد، الهوية والعولمة، مقال منشور بملتقى الهوية والعولمة، المشار اليه سابقا، ص 70.

إن دعاة العولمة الثقافية يعتبرون سياسة الحماية الداخلية، الهاتفة بالتشبيات بالثقافة الوطنية والعادات والتقاليد الوطنية، سياسة انغلاق وتأخر حضاري.

ولكن بنظرة عكسية يتضح لنا أن دعاة العولمة يستهدفون الوصول إلى إقامة غزو ثقافي على سائر الثقافات الوطنية لهذا جاء رد الفعل.

المبحث الثالث: أثر العولمة على الاتصال والإعلام

العولمة حسب أنصار العولمة التكنولوجية، ثورة تكنولوجية تم بلوغها بعد المرور بال رأسمالية الصناعية التي تعني وجود تنمية صناعية، يسرت الوصول إلى الفضاء الخارجي، انطلاقاً من تلاحم الشبكات المتنوعة والاتصال والاقتصاد والتكنولوجيا، الذي أدى إلى تقليص المسافات بين الدول، وعدم إقامة أهمية للحدود السياسية، وبذلك تصبح العلاقات خاضعة لتنافس يحتدم بين أنصار النزعة المحلية وأنصار العولمة.

وحسب هذا الاتجاه مادام أن العولمة ثورة تكنولوجية (مجتمع الأعمال والشركات) على القائم الثورة الاجتماعية والتكنولوجية والاتصالية، التي ترسخ تحرير الأسواق وإزالة كل القيود الدولية، وإقامة القطاع الخاص، وتقييد دور الدولة خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية ووصول الإنتاج عبر الحدود، مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتكامل أسواق رؤوس الأموال.

وهذه الظاهرة تخرج الدولة من دورها التقليدي إلى دور جديد نتيجة الاعتماد على شبكة الإنترنت التي تبرز التجارة الإلكترونية وتدعمها، التي يصل حجم تعاملها حسب التقديرات في عام 2000 إلى 10 بلايين دولار.⁽⁴³⁾

وانطلاقاً من عامل الإعلام فإننا نجد أنفسنا أمام حقيقة مفادها تدويل الإنتاج والاستثمار والتجارة والخدمات، الذي نعكس على أسلوب الإنتاج والتسويق والدعاية والإعلان والاستهلاك.

(43) السيد ياسين، المرجع السابق، ص 67.

ففي مجال الإعلان والدعاية تشير جريدة (لوموند) الفرنسية إلى استخدام الولايات المتحدة أسلوبا جديدا للترويج صادراتها، نابعا بالدرجة الأولى من البرامج التلفزيونية، وقد أدى هذا الاستخدام الى نتيجة مفادها أن أوروبا في الفترة بين 1985-1994، زاد إقبالها على الأفلام الأمريكية من 56% إلى 76%⁽⁴⁴⁾

وعلى شاشة حوالي 50 دولة أوروبية، تبين أن الأفلام الأمريكية تمثل حوالي 53% من مجموع البرامج (أكثر من 80% في الجزائر) وهذا ما أدى إلى تراجع أوروبي بتسجيل خسارة قدرت بحوالي 4 مليار دولار كانت نتيجتها فقدان 250 ألف فرصة عمل.⁽⁴⁵⁾

أما في مجال الإعلان فإن الدراسات تشير الى أن الإنفاق في هذا المجال كان سنة 1997 قد بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 87,9% مليار دولار في اليابان 40,7 مليار دولار، وفي ألمانيا 23,8 مليار دولار وبريطانيا 12,6 مليار دولار، وفرنسا 10,5 مليار دولار.⁽⁴⁶⁾

وقد كان تأثير الإعلان والدعاية واضحين على الاستهلاك بفرض نمط معين، فعلى سبيل المثال فإن موسيقى "الجاز" أخذت تلعب دورا كبيرا على حساب الموسيقى المحلية التي تظهرها اجهزة التلفزيون بدون استثناء، كما أن لباس (الجينز) طغى على اللباس العادي، وكذلك الحال بالنسبة لمشروبات كوكاكولا، وسجائر المايورو.

وأصبح المطبخ الوطني، تسيطر عليه الآلات الكهرو منزلية، التي تجري تجديدها دوما وبذلك أصبحت السلع الأجنبية فائزة وجودها على السلع المحلية، من حيث القيمة والتمن ويلحق حكم ذلك اللباس المستمد من المحاكاة والموضة وتحليقة الشعر، وتتبع أخبار السيارات، والتسلية...

(44) (45) (46) د. مفيد حلمي، المرجع السابق، ص 107.

وكان آخر هذه التحسينات الوضع الذي أحدثه الهاتف النقال في الجزائر في المدة الأخيرة والمطلع في هذا العصر يدرك أن وسائل الاتصال والمعلوماتية تسيطر على العالم حيث انعكست على الإنتاج والتسويق.

وهذا يظهر أن الدول الغربية تنفق أموالا كبيرة من أجل تحسين قدراتها في مجال الاتصال والدعاية وفي مجال البحث حتى تسيطر أكثر على العالم.

أما في مجال التدريب والتأهيل، فتقدر الأموال المستثمرة في هذا القطاع حوالي 200 مليار دولار سنويا. وتظهر المعلومات إلى أن ثلاث شركات تزيد ميزانية تدريبها على المليار دولار سنويا.⁽⁴⁷⁾

لذا "فالتطور التكنولوجي يعمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من جهة، ويؤدي إلى انخفاض الطلب في السوق الداخلية، نتيجة لزيادة البطالة، وانخفاض القوة الشرائية، لشرائح واسعة في المجتمع...."

وفي مطلع عام 1977 على سبيل المثال، ارتفعت أسهم شركة (سيزر) بنسبة 7% غداة الإعلان عن صرف 50 ألف من مستخدميها، كما أن الحساب الشخصي لـ (روبرت ألين) رئيس شركة (ITT) ازداد، بأكثر من خمسة ملايين دولار لخطة توفيقية، تمثلت في قرار صرف أربعين ألفا من مستخدميها.⁽⁴⁸⁾

والواضح أنه ليس من وراء هذا العمل، أية مشاعر إنسانية تجاه هؤلاء العمال المسرحين، وقد بينت الإحصائيات أنه تم فصل 43 مليون عامل خلال 20 عاما، ويوجد حاليا حوالي 18 مليون عاطل.⁽⁴⁹⁾

ومن الثورة التكنولوجية التي أصبحت تخترق المسافات والجدران والحواجز والحدود دون ترخيص. كالفاكس التلفزيون، الانترنت، النقال، هذا الأخير الذي شاع استعماله كثيرا، ففي الولايات المتحدة نجد يستخدمه واحد من ستة يستخدمه، ويقل هذا العدد قليلا في أوروبا بحيث يصل إلى 1 من 10.

(47) (48) (49) نفس المرجع، ص 108.

ويمثل قطاع المعلوماتية 29% من الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل هذا القطاع فإن الولايات المتحدة تغزو العالم بالأدوات والبرامج.⁽⁵⁰⁾

وبذلك نستطيع القول إن شبكات الاتصال وقنوات البث الفضائي وبنوك المعطيات، التي جعلت الكرة الأرضية قرية صغيرة كما سبق، وفضاء كونيا بدون حدود. يدخل البيوت دون إستئذان، يعيش أفراح الشعوب وأقراحها، هو الأمر الذي تدعم أكثر عن طريق شبكة الانترنت التي تعمل على توحيد المعلومات ونمط المعيشة، وفرض نوع من الاستهلاك، بتفضيل الانتاج الخارجي، نتيجة الدعاية والإشهار والإغراء والإثارة، ومن خلالها فرض لغة واحدة.

وفي هذا السياق تبين الإحصائيات أن 88% من معطيات الإنترنت تتم باللغة الإنجليزية و9% بالألمانية و2% بالفرنسية، و1% موزع على بقية اللغات.⁽⁵¹⁾

ومن خلال هذه السياسة يقل استخدام الورق، وكل ما هو مكتوب، وهذا ما جعل 4 وكالات تحتكر الأخبار في العالم منها (أسوشيايتد برس Associated Press) الأمريكية الأكبر في العالم، والوكالة المتحدة للصحافة (يونايتدبريس) وهي أمريكية أيضا و(رويترز) الإنجليزية، وكالة الأنباء الفرنسية الفرنسية.⁽⁵²⁾

وتبين المعطيات أن حوالي 5/1 سكان العالم أميون، وأن الاغلبية الساحقة من العالم أميون حضاريا، لا يعرفون شيئا عن حضارة التكنولوجيا والمعلوماتية، إما لعدم الاستعمال أو يستخدمونها في أدنى حد.⁽⁵³⁾

وتبين الحقائق تزايد عدد مستخدمي الإنترنت الذي يفوق 20% كل ربع سنة، ففي 1995 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت أكثر من 4,8 مليون، أكثر من مليون ونصف المليون منهم يوجدون خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

(50) د. فالح عبد الجبار، المرجع السابق، ص 109.

(51) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 125.

(52) (53) نفس المرجع، ص 125.

وفي هذا المسعى أكد الأمريكي فريدمان: "العولمة أمر واقع، على اللاعبين إما الانسجام معه وإستيعابه، أو الإصرار على العيش في الماضي، وبالتالي خسارة كل شيء، ذلك أن الخيارات باتت اليوم اضيق في الزمن الماضي، وأنه لابد من قبول الأمر الواقع" (54)

أما الأمريكي لسترترو فيقول (هي فرصة (العولمة) تاريخية لكسر طوق التخلف عن الدول النامية). (55)

أما سالوف كوستا فيقول: (أن الدماغ والأعصاب ستكون فيه، هي أدوات الإنسان وأن المعلومات هي مصدر سلطته، والمبادلات الإلكترونية طريقة في التعامل) (56)

المبحث الرابع: أثر العولمة على الدولة

إن تأثير العولمة أصبح واضحاً على الدولة مادام أنها تهدف إلى اعتماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، بداية لإعلان نهاية سيادة الدولة والحدود. بحكم أنها تهدف إلى توحيد القيم حول المرأة والأسرة، والرغبة والحاجة. وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكّل والملبس والمشرب والتفكير، وهذا كله يتعارض مع السياسة المحلية التي تتوخاها الدولة الوطنية.

ويمكن هنا أن نشير إلى عدد من العناصر التي نتبين من خلالها بأن دور الدولة يتناقص أو يتغير بالطريقة المطلوبة التي منها:

1 - مشكلة الحكم: إن العولمة على خلاف الحكم، لأن الثاني يتم عن طريق الانتخاب وفق قواعد معينة معروفة، ما دام أنها واقع يفرض نفسه على السياسة ورجال السياسة فالدولة في هذه المرحلة بالذات فقدت جزءاً من وظائفها، باعتبارها مصدر قرار كل شيء لأن كل شيء كامن فيها، ولا يتم أي شيء بدونها، لكن هذه المعطيات تبين أن الدول يضعف دورها بحكم هذه المؤثرات.

(54) (55) نفس المرجع، ص 99.

(56) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 99.

2 - المواطنة والقومية: الملاحظ بشكل نسبي أن المواطنة بدأت تتجه نحو الانفصال عن الدولة: "فالعولة بحكم منطقها. أفضت على مدى القرن العشرين كله إلى حركة هائلة للسكان، غيرت وجه المجتمعات المتقدمة. وأضفت عليها طابع بنيته متعددة الثقافات." (57)

وتجلى هذا الواقع من خلال الإقامة والعمل، والتنقل في العالم من أجل إبرام الصفقات أو حتى إبرامها عن طريق أدوات الاتصال (الفاكس أو الحاسوب).

3 - تغيير النزعة القومية: وهذه نتيجة مباشرة لضعف العلاقة بين الدولة والمواطن ما دام أن الدولة ليست الوحيدة التي تخاطب المواطن فهناك عدة خطابات يتلقاها، زيادة على ذلك فإن هناك عوامل أخرى شجعت هذه الظاهرة منها الضم والانفصال الذي يمس الإقليم، فضلا عن ذلك فإن الدولة في الوقت الحالي ليست قادرة على فرض مشروع حضاري في هذا الشأن.

ومما ساعد على ذلك عدم وجود إيديولوجية واضحة تتبناها الدولة أو على الأقل قدرة على تطبيقها.

كل هذا أدى الى تحول الهويات السياسية الكلية إلى الاهتمام بقضايا البيئة، الجريمة، حقوق الإنسان، نمو المنظمات غير الحكومية التي وصل عددها حوالي 30 ألف منظمة سنة 1993. (58)

والنتيجة أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تفرض النموذج الرأسمالي كطريقة توحد كل دول العالم، التي ينبغي لها تطبيق السياسة الأمريكية فيما يرضي هذه الأخيرة.

وهذا ما أظهره المفكر الأمريكي الياباني الأصل فوكوياما في كتابه، نهاية التاريخ، الذي أظهر فيه أن انهيار الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية هو إثبات لصحة المنهج

(57) فالج عبد الجبار، المرجع السابق، ص 99.

(58) فالج عبد الجبار، المرجع السابق، ص 101.

الرأسمالي على اثر الحرب الباردة التي انتصرت فيها القدرات التكنولوجية الأمريكية وكذا مؤسساتها ونظامها.⁽⁵⁹⁾

وتبعاً لهذا الرد فالعولمة ظاهرة تبرز ثمرة التقدم التاريخي، التي هي رمز لانتصار النظام الديمقراطي النابع من التجانس في القيم الرأسمالية الديمقراطية.

وحسب هؤلاء فإن العولمة كمفهوم معاصر قد قضى على الدور الليبرالي الوسطي الذي اقام العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومكن الدولة من التوسع في الداخل والخارج منطلقة من فكرة مفادها، تفادي الصراع الطبقي، انطلاقاً من الدولة المتدخلة في باديء الأمر، التي اهتمت ببرامج الرعاية الاجتماعية.

لهذا فإن أنصار العولمة ينتقدون هذه السياسة لأنها أجلت تحقيق العولمة ولأنها اعتمدت على الوسطية في الطرح على خلاف الغاية التي تتوخاها العولمة.

فالعولمة من الناحية السياسية هي إسقاط الأنظمة التي لا تطبق الديمقراطية، الذي يستتبع عولمة القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان، وعولمة نظم الحرب والسلم والتعاون هذا من أثر العولمة على الدولة بصفة عامة، أما إذا تطرقنا إلى أثر العولمة على العالم العربي فإننا نكون أمام الحقائق التالية التي تظهر سهولة خضوع العالم العربي للعولمة:

1 - اقتصاديات العالم العربي اقتصاديات صغيرة، غير قابلة للمنافسة، وبذلك تبقى الحماية هي الصورة الوحيدة التي بيد الدولة

2 - تبعية الأسواق العربية للخارج.

3 - عجز الدول العربية من الناحية الغذائية الذي قدر ما بين سنوات 1980-1995 ب 180 مليار دولار واردات، وهو ما يقابله استيراد الدول العربية 60 % من الواردات

(59) السيد ياسين، المرجع السابق، ص 62.

الغذائية في العالم ويزداد العجز الغذائي سنويا. حيث كان يقدر بـ 600 مليون دولار في السبعينات وصل 16 مليار دولار في أواسط التسعينات.⁽⁶⁰⁾

4 - ازدياد المديونية باستثناء دول الخليج التي بلغت 256 مليار دولار، تدفع عنها حوالي 20 مليار دولار خدمة للديون.

أما حجم الأموال العربية المستثمرة بالخارج فتقدر بحوالي 700 مليار دولار.⁽⁶¹⁾

وترتب على هذا الوضع ارتفاع البطالة في العالم العربي التي تقدر ما بين 15-25%.

5 - ضعف الإنفاق على البحث العلمي وهجرة الأدمغة، حيث إن ميزانية البحث العلمي في الجزائر تقدر بـ 0.1 %، وفي مصر 0.7 %، في حين أن الدول المتقدمة تتراوح فيها النسبة ما بين 2-4 %، وأن 70 % من البعثات العربية الدراسية لا ترجع لوطنها. وأن الأبحاث العربية التي نشرت خارج الدول العربية تقدر بـ 60 % من إجمالي البحوث العربية

6 - النمو السكاني المتزايد، الذي يقدر بـ 3 % سنويا.

7 - عدم وضع برامج طويلة الأمد، وعدم القدرة على التحكم فيها.

ورغم هذا فإن هناك عددا من المعطيات التي تؤدي إلى نتائج مغايرة لما تم سرده منها:

أ - المساحة الإجمالية للعالم العربي تقدر بمليار ونصف هكتار، أي ما يقابل 10 % من أراضي العالم.

ب - يبلغ عدد السكان بحوالي 250 مليون نسمة، أي 4.5 % من سكان العالم.

ج - يملك العالم العربي 62 % من الاحتياطي البترولي العالمي، و 28 % من إنتاج النفط الخام و 12.5 % من الغاز الطبيعي.

(60) د. مفيد حلمي، المرجع السابق، ص 121.

(61) المرجع السابق، ص 122.

د - يبلغ الناتج الإجمالي للعالم العربي بـ 350 مليار دولار.

هـ - تبلغ الصادرات السلعية بين 140-150 مليار دولار، بينما قدرت الواردات بـ 125 مليار دولار، وتساهم الدول العربية بنسبة 9% في التجارة الدولية.⁽⁶²⁾

ورغم هذا فإن الدول العربية ستكون سهلة لتأثير العولمة نتيجة للمعطيات السابق ذكرها ذات الطابع العام التي منها، احترام تطبيق حقوق الإنسان، واحترام التعددية في ظل الديمقراطية، أغلب الدول وقعت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فضلا عن ذلك وحدة الأسواق المالية والنقدية، استعمال شبكة الأنترنت.

ولكن ما يحد من هذه العوامل هو تفشي ظاهرة الأمية في العالم العربي التي تبلغ في الجزائر وحدها 7 ملايين نسمة

الخاتمة: بعد معالجتنا لموضوع تحديات العولمة فلا بد من تقدير هذا الموضوع حتى يكون تناولنا إياه موضوعيا، وأملا في توضيح هذه الرواية لابد أن نبين محاسن العولمة وسلبياتها.

أولا - إيجابيات العولمة:

هذه الإيجابيات تضمنتها اتفاقية منظمة التجارة الدولية التي تستهدف:

- 1 - تخفيض الضرائب الجمركية.
- 2 - تشجيع المنافسة بين الدول والشركات.
- 3 - محاربة ظاهرة إغراق السوق.
- 4 - توسيع مجال التجارة، ليشمل الخدمات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات.
- 5 - فتح الأسواق العالمية أمام السلع ومنتجات الدول المختلفة.

(62) نفس المرجع، ص 124.

ونجم عن تطبيق هذه السياسة ارتفاع حجم حصة الدول النامية من التجارة من 23% الى 46%.⁽⁶³⁾

وترتب عن ذلك تدفق رؤوس الأموال الخاصة على الدول النامية الذي يرجع أساسا إلى سياسات هذه الأخيرة.

6 - عدم التمييز في المعاملات بين الدول.

7- تحديد قواعد السلوك التجاري.

8 - تحريم الدعم الداخلي لسعة معينة

وزيادة على ذلك فإن ربط العالم بشبكات الإنترنت يمكن من الإستفادة منها حيثما كان في العالم ومتى شاء، فضلا عن ذلك توحيد رؤى العالم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا لإبعاد الصراعات الحالية.

ثانيا - سلبيات العولة: توصف العولة من قبل الإشتراكيين بأنها خدعة إمبريالية من صنع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للحصون الإشتراكية أو القلع القومية. كما أنها إمبريالية ثقافية تسعى إلى تهجين العالم وتجريده من خصوصيته، وفرض النموذج الثقافي الغربي على شعوب الأرض كلها، قاصدين تحقيق كونية استعمارية كاذبة.⁽⁶⁴⁾

والواقع يشهد إفلاس سياسة مؤسسات التحويل الدولية التي أصبحت تسيطر على الدول وفرضت واقعا ماليا معينا استنادا لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي والخصوصية وتدعيم الانفتاح على السوق العالمية، قاضية بذلك على سياسة الحماية، وترتب على ذلك أن أصبحت أغلب الدول النامية مدينة.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس الماليزي (مهاتير محمد) على إثر الأزمة المالية الاقتصادية التي عرفتتها دول جنوب شرق آسيا 1997، بمناسبة افتتاح القمة السنوية

(63) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 97.

(64) السيد ياسين، المرجع السابق، ص 41.

السابعة لمجموعة الدول 15: "أن نظاما عالميا تجاريا، تسوده الفوضى، ويسعى فيه الأقوياء إلى مصلحتهم الخاصة. قد يؤدي إلى أن نخسر القليل الذي حققناه من خلال نيلنا استقلالنا أخيرا.

فبعد عقرد من العرق والدموع والجهد وتسجيلها أعلى نسب النمو طوال أعوام، ذهبت كل جهود دول جنوب شرق آسيا هباء".⁽⁶⁵⁾

وإثر ذلك، دعا الرئيس المذكور إلى الاعتماد على الاستثمار بين الدول النامية، واعتمد الدول على نفسها.

وقال أيضا: "إن المؤسسات التي وضعنا ثقتنا فيها، تزعم أنها عاجزة عن التحرك لمواجهة المضاربين".⁽⁶⁶⁾

وبذلك تبين للرئيس مهاتير أن سبب هذه الأزمة يرجع للعولة التي أفرزت تدفقات مالية خاصة موجهة للتصدير فقط، التي تأثرت بالأسواق العالمية وبتبعية العملات المحلية للدولار وتقلباته.

لقد بين البعض أن نسبة الاستفادة من العولة لا تفوق أكثر من 20% من سكان العالم وأن حوالي 80% كله سلبيات تبرز في مظاهر مختلفة (فقر، سوء تغذية، بطالة، أمية، أمراض...) ⁽⁶⁷⁾

لهذا قال بيارموروارئيس الوزراء الفرنسي السابق بمناسبة انعقاد اجتماع الحركة الاشتراكية الدولية في دلهي الجديدة: "إن الحركة يجب أن تتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية، لكن عليها أن تحارب العولة الاقتصادية، إذا كانت تعني الغنى لقلة والفقير لكثيرين" ⁽⁶⁷⁾

(65) فالح عبد الجبار، المرجع السابق، ص 113.

(66) نفس المرجع، ص 113.

(67) نفس المرجع، ص 116.

وإذا أردنا أن نقف عند حقيقة العولة فإننا يمكن أن نقف عند المظاهر السلبية التالية :

1 - وجود رأسمالية اقتصادية جديدة، قائمة على الشركات المتعددة الجنسيات، التي تمارس سياسة وحشية على العالم والدول، مبعدة تماما الدور الاجتماعي للدول الذي ينعكس بشكل جلي في الرعاية الاجتماعية.

2 - انهيار العلاقة بين الهوية القومية والإنتاج، منقصة من دور الدولة، خالقا أزمة اجتماعية حادة (البطالة، إفلاس المؤسسات، انهيار دور الضمان الاجتماعي - وازدياد نسبة الفقر وفساد الإدارة والقضاء، ما دام أن المطلوب من الدولة هو تقليص تدخلها، فلا تقيم وزنا لسياسة التوازنات الضرورية لحماية للمصالح القومية، وتهميش وبذلك فالعولة :

”طعبارة عن تنازل الدولة الوطنية أو حملها على التنازل على حقوق لها، لفائدة العالم، أي المتحكمين فيه“ (68)

وفي هذا المجال، قال الفقيه إيناسيورا موني: ”إن الأنظمة الشمولية التي ظهرت مؤخرا تقوم على عقيدة العولة لفكر احادي ، لا يقبل رفضا ولا معارضة، إذ هي وحدها مناط السياسة الاقتصادية المقبولة، كما تتميز الأنظمة الشمولية بإخضاع الحقوق الاجتماعية للمواطنين للمنطق التنافسي، وتوكل للأسواق المالية القيادة التامة للنشاطات المجتمعية“ (69).

وحسب هذا القول فإن العولة تقضي على كل ما هو ضدها. فهي ظاهرة تخشى منها أغلب الدول حتى فرنسا كما سبق القول.

فالعولة إذن تخلق نظاما يقوم على الفقر وانعدام الأمل في المستقبل. (70)

وقد أكد ممثل فرنسا بمناسبة انعقاد مؤتمر (الديكتونية والعولة) في ماي 1998 :

(68) محمد الحبيب بلخوجة، المرجع السابق، ص 100.

(69) (70) نفس المرجع، ص 101.

”العولمة لا تتركس فقط الفروقات وانعدام العدالة الاجتماعية، واللامساواة بين الشمال المتختم بالغننى، والجنوب المدقع بالفقر، وانما تضاعفت هذه الفروقات، وتجعل من الصعب، ان لم يكن من المستحيل ردم الفجوة، التي اتسعت وسوف تتسع مع العولمة، ليس في دول الجنوب فحسب، وإنما سوف تعمق جيوب الفقر داخل الغرب نفسه).⁽⁷¹⁾

وقد قال عنها البعض: ”إنها دشنت عهد نظامين من العدوان على البيئة، كان من مظاهرها، انتشار، وتآكل طبقة الاوزون وانكماش التنوع الاحيائي، والهدر في استخدام مصادر الطاقة التي لايمكن تجديدها).⁽⁷²⁾

أما في المجال الثقافي فإن القواعد المعروفة دوليا تعترف بأن:

- 1 - لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليها وترقيتها.
 - 2 - من حق كل شعب، ومن واجبه أن يثمن ثقافته.
 - 3 - تشكل جميع الثقافات، بما فيها من تنوع خصب، وبما فيها من تباين وتأثير متبادل جزءا من التراث الذي يشترك في ملكيته البشر جميعا.
- ولكن مع الأسف فإن أبعاد العولمة ضد هذا التنوع الثقافي.

(71) (72) زكي الميلاد، المرجع السابق، ص 12.